دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا بعد عام 1994

أ. إبراهيم حسيني السيد [*] أ.د. محمود أبو العينين[**]

• **مُلخص:**

جذبت رواندا الاهتمام الدولي في ابريل 1994، لكونها كانت مسرحًا لموجة جماعية من التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي لم يشهدها العالم في التاريخ المعاصر، ورغم مساعي تحقيق السلام والاستقرار في البلاد مطلع التسعينيات مع بناء نظام ديمقراطي يتوافق مع موجة التحول الديمقراطي التي قادتها الدول الغربية خاصة في قارة إفريقيا عقب انهيار النظام الشيوعي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي، فلم تؤدي الإبادة الجماعية إلى إخراج عملية التحول الديمقراطي عن مسارها فحسب، بل دمرت أيضًا البنية التحتية الإعلامية التي تم وضعها بين عامي 1991 و1993، وخلال عامي 1998 و1999، على الرغم من أن الحكومة الانتقالية كانت ضد وسائل الإعلام المستقلة وبالتالي كانت مترددة في ضمان حرية الصحافة، إلا أنها سنت قانون الصحافة وأقرته في أوائل عام 2002، وفي مايو 2003، أصدرت أيضًا دستورًا وطنيًا يضمن حرية الصحافة والرأي وتضمن الدستور تعديلا عام 2015 حرص أيضا على تضمين مواد للحفاظ على حرية وسائل الإعلام.

وقد ركزت معظم الدراسات والأبحاث حول وسائل الإعلام في رواندا على دورها أثناء الحرب الأهلية عام 1994 والتي شهدت عمليات الإبادة الجماعية، كما أن معظم الدراسات ذهبت إلى بحث دور وسائل الإعلام في هذه الدولة في سياق أكثر شمولا خلال البحث عن دور المجتمع المدني في تلك الاحداث، ومن ثم تحاول هذه الدراسة البحث في دور وسائل الإعلام خلال مكافحة الفساد، والتأكد من مدى فعاليتها في مواجهة الفساد خاصة خلال عمليات إعادة البناء في البلاد بعد الإبادة الجماعية والحرب عام 1994 كجزء من مساعي إرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية في رواندا.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، رواندا، وسائل الإعلام

---

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

- **Abstract**

Rwanda attracted international attention in April 1994, as it was the scene of a mass wave of ethnic cleansing and genocide that the world had not witnessed in contemporary history, despite efforts to achieve peace and stability in the country in the early nineties with the building of a democratic system compatible with the wave of democratic transformation led by Western countries, especially in Africa after the collapse of the Soviet-led communist regime, the genocide not only derailed the democratization process, but also destroyed the media infrastructure that had been put in place between 1991 and 1993, and during 1998 and 1999, although the transitional government It was against independent media and therefore was reluctant to guarantee freedom of the press, but it enacted and approved the Press Law in early 2002, and in May 2003 it also issued a national constitution that guarantees freedom of the press and opinion. The constitution included an amendment in 2015 that also included articles to preserve freedom of media.

Most of the studies and research on the media in Rwanda have focused on their role during the civil war in 1994, which witnessed genocide, and most of the studies went to examine the role of the media in this country in a more comprehensive context during the search for the role of civil society in those events, and then this study tries to research the role of the media during the fight against corruption, and to ensure its effectiveness in Combating corruption, especially during the reconstruction processes in the country after the 1994 genocide and war as part of Rwanda's democratization and development efforts.

Key Words: Rwanda, political corruption, media

- **مقدمة**

برز مصطلح الفساد السياسي (Political corruption) بشكل متزايد خلال العقدين الماضيين، وأصبح المصطلح يستخدم بكثرة من قبل المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية والمفكرين ومراكز البحث العالمية وبعض الحكومات، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، مع أنه من الممارسات المتجذرة في التاريخ البشري، فقد أدت العولمة وما صاحبها من تقدم في وسائل الاتصال وانتشار للمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تكشف المظاهر المتعددة التي يأخذها الفساد في مختلف القارات، حيث أصبح الفساد السياسي على رأس أولويات السياسة العالمية باعتباره سببا رئيسيا لضعف الدول وما يصاحب ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية قد تؤثر على المجتمع الدولي وعلى الاستقرار السياسي والمالي في العالم ككل.

وتعتبر روندا من أهم الدول النامية بصفة عامة والإفريقية بصفة خاصة التي استطاعت التغلب على الفساد وتحقيق نهضة رائدة وواعدة في مسارها التنموي، وذلك رغم ما عرفته من عديد الآزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي غيبت عنها التنمية والإزدهار، حيث كانت حالة التخلف التي عرفتها رواندا في كافة مناحي الحياة، نتيجة عوامل خارجية وداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية في آثار الإرث الاستعماري كما هو الحال في معظم الدول الإفريقية، أما العوامل الداخلية فتتمثل كما هو الحال أيضا في بعض دول القارة في الصراع العرقي على السلطة، والذي كان في رواندا بين قبائل أقلية التوتسي وآغلبية الهوتو، وجر البلاد إلى حرب أهلية نتج عنها جرائم الإبادة الجماعية، التي كان لها الآثر الاقتصادي والاجتماعي المدمر للحياة في رواندا، ما جعلها تعتمد على الديون والمساعدات الخارجية، لكن سرعان ما أدركت أن الخروج من حالة التخلف، والتخلص من آثار حرب الإبادة الجماعية يكون فقط باعتماد سياسات وخطط لتحقيق إصلاحات تنموية ساهمت في نمو اقتصادها وتحقيق ازدهارها.

وارتبطت هذه الإصلاحات بجهود فعالة لمكافحة الفساد، على أساس فكرة أن الإنفاق الحكومي الفعال والرشيد لا يمكن تحقيقه دون مكافحة الفساد، وأدى تعهّدُ

الحكومة الرواندية –التي تولت الحكم بعد انتهاء الحرب الأهلية–بمكافحة الفساد، إلى صياغة وتنفيذ العديد من القوانين التي تعني بمكافحة الفساد، وإطلاق مبادرات للمكافحة اعتمدت على تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقًا مع المتورطين في قضايا الفساد، وتحقيق الإصلاحات المؤسسية المختلفة، والمشاركة الاستباقية للجهات المنوطة بمهمة مكافحة الفساد، ما جعل رواندا تحتل مراتب متقدمة في السيطرة على الفساد ضمن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وتتلقى إشادات دولية على جهودها في القضاء على الفساد.

وقد نالت وسائل الإعلام من سياسات الإصلاح عقب انتهاء الحرب الأهلية، حيث اعتمدت الإصلاحات على مبدأ قيام وسائل الإعلام بتعزيز السلام والاستقرار من خلال الدعوة إلى المساواة والتنوع والتعددية وحرية الرأي والمشاركة السياسية، وذلك بهدف تشكيل هوية رواندية جديدة خالية من الهويات والخصوصيات العرقية المتشددة، وقد حرص المشرع الرواندي على منح وسائل الإعلام حرية التعبير والرأي في الدستور، كما كفل القانون لوسائل الإعلام الوصول إلى البيانات التي تحتفظ بها الدولة وبعض الأجهزة الخاصة، ووضعت الدولة دورا لوسائل الإعلام والمجتمع المدني بصفة عامة في مكافحة الفساد، باعتبارهم لاعبون رئيسيون في مواجهة الفساد، لكن رغم تأكيد الحكومة الرواندية على أهمية دور وسائل الإعلام فإن الوضع على أرض الواقع كان مختلفا وهو ما سيركز عليه البحث.

أولا: موضوع الدراسة

تتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية واجتماعية وأخلاقية ومهنية في مواجهة الفساد، باعتبارها من أهم الوسائل ذات الفعالية المؤثرة في نشر وتعزيز قيم النزاهة بعد التقصي عن المعلومات التي تكشف الكثير من القضايا المهمة وخاصة الفساد والمفسدين، فهي تعد سلطة رابعة خاصة في الدول المتقدمة والتي تنتهج نظام الحكم الديمقراطي، من ثم جاء الاهتمام بدراسة دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا كأحد دول إفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت إبادة

جماعية خلال الحرب الأهلية عام 1994 راح ضحيتها قرابة المليون شخص، لكنها رغم ذلك تمكنت خلال سنوات قليلة من القضاء على آثار هذه الحرب وتحقيق معدلات كبيرة على طريق التنمية باستخدام عدة وسائل ومنها محاربة الفساد وفقا لتقارير الأمم المتحدة.

حيث شهدت رواندا انتشارا للفساد كغيرها من دول العالم النامي بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة، ويمكن التمييز بين مرحلتين في رواندا لانتشار الفساد وجهود الحكومة في مكافحته، وتتمثل المرحلة الأولى في مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية والتي اتسمت بانتشار الفساد في ظل سيطرة نظام حكم ديكتاتوري عنصري بقيادة الهوتو، فيما اتسمت المرحلة الثانية التي تلت انتهاء الحرب الأهلية بسيادة القانون وجهود حكومية مميزة في مكافحة الفساد تم الاعتراف بها دوليا ونالت تقدير وإشادة المنظمات والمؤسسات الدولية، لذا كان من الضروري البحث عن دور وسائل الإعلام في جهود هذه الدولة في مكافحة الفساد وهل كان هذا الدور إيجابيا أم سلبيا؟.

ثانيا: إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها أن ظاهرة الفساد بكل أشكالها وأنماطها كانت مستشرية في رواندا كغيرها من دول القارة الإفريقية، وتأثيرها السلبي كان واضحا في كل المجالات خاصة على عملية التنمية، الأمر الذي يضع علامات استفهام حول مدى نزاهة نظم الحكم في هذا البلاد وهو ما يؤدي إلى وجود دور مهم لوسائل الإعلام التي تعد من إحدى الوسائل الأساسية لموجهة تلك الظاهرة من خلال الكشف عنها، وإرساء قيم النزاهة والشفافية.

ومشكلة هذه الدراسة ليست غامضة كما في معظم الدراسات، وإنما ظاهرة واضحة ومتفشية وتتمثل في كيفية مقاومة الفساد من أعلى قمة المجتمع أي النظام الحاكم وأعوانه والذي غالبا ما يتحكم في وسائل الإعلام، فكيف يمكن كشفه أمام الرأي العام والمجتمع، وهو ما استدعي ضرورة دراسة هذا الموضوع في محاولة لتقديم رؤية شاملة حول دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا.

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

تتمخض مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

– ماهي طبيعة الفساد في رواندا وماهي أسبابه وأنواعه وآثاره ودوافعه؟

– ما هو تأثير عملية التحول الديمقراطي على مكافحة الفساد والحد منه؟

– كيف ساهم التحول الديمقراطي وسائل الإعلام في مكافحة الفساد؟

– ما هو الاطار التشريعي لدور الإعلام في مكافحة الفساد في رواندا؟

– ماهي التحديات والمعوقات التى تحد من دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد؟

- ما هي طرق وأساليب المعالجة من الجانب الإعلامي لقضايا الفساد؟

– هل كانت حرية وسائل الإعلام سببا أم نتيجة للتحول الديمقراطي؟

رابعا: فروض الدراسة:

في إطار دراسة دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا يتسنى للباحث وضع فروض لغرض توصيف مشكلة البحث ووضع الحلول المناسبة لها وتنطلق فرضية البحث من التالي:

– إن للفساد بكل أنماطه وأشكاله وأثاره ومظاهره وأسبابه دور سلبي على الفرد والمجتمع والدولة.

– إن للإعلام دورا رئيسيا وحيويا في كشف قضايا الفساد ومكافحته.

– كلما ارتفع مؤشر الديمقراطية في الدولة محل الدراسة كلما ازداد الدور الإيجابي لوسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

– كان للإعلام دور سلبي خلال الحرب الأهلية في رواندا وساعدت على الإبادة الجماعية في البلاد.

– كان للإعلام دور إيجابي بعد المصالحة في كافة القضايا بعد إصلاحه.

خامسا: أهمية الدراسة:

تحظى دارسة دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد بوجه عام وفي رواندا بوجه خاص بأهمية نظرية وأخرى عملية، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى:

1- الأهمية العلمية /النظرية:

تكمن أهمية الدارسة العلمية في ندرة الدارسات الأكاديمية لموضوع دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا، حيث لاحظ الباحث أن هناك الكثير من الدارسات التي تناولت هذا الموضوع من الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع إغفال الدور الرئيسي الذي تلعبه وسائل الإعلام في مواجهة هذه الظاهرة في ظل التطورات التكولوجية المتسارعة لهذه الوسائل ودورها المؤثر في المجتمع.

2- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث في أهمية الظاهرة المستشرية ونعني بها الفساد السياسي الذي يعد من أخطر الظواهر والتي تهدد مؤسسات الدولة، وتوضيح الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة، وتوصيف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد السياسي في رواندا، بعدما حققت الحكومة نجاحا كبيرا في مواجهة الفساد نال تقدير وإشادة المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

سادسا: منهجية الدراسة:

يتم الاستعانة بمنهج البنائية الوظيفية الذي أسسه كل من أوجست كونت ودوركايم وهربرت سبنسر والذي يعتمد بالأساس على الوظيفة كآلية لتفسير وتحليل الظواهر والقضايا السياسية، لذا سنقوم بدراسة دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا من خلال التركيز على الإطار البنيوي والوظيفي، لمعرفة إلي أي مدى تساهم وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، حيث تضطلع وسائل الإعلام بوظائف بنيوية لأداء مهام مجتمعية استراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدته وتجانسه في كتلة واحدة تواجه هذه الكتلة الأخطار المتربصة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمتها خطر الفساد الذي يؤثر على كافة أفراد المجتمع.

المطلب الأول: مراحل تطور الإعلام في رواندا

مرت وسائل الإعلام في رواندا بمرحلتين مختلفتين يمكن التمييز بينهما كما هو الحال في باقي الملفات والقضايا التي شهدتها البلاد في تاريخها منذ الاستقلال عن الاستعمار البلجيكي مطلع ستينيات القرن الماضي، وتتمثل المرحلة الأولى في مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية عام 1994 والتي بدأت منذ الاستقلال وشهدت في معظمها سيطرة كاملة للدولة على وسائل الإعلام لتكريس حكم النظام القائم على التمييز العنصري لصالح عرقية الهوتو التي سيطرت على البلاد منذ الاستقلال وحتى نهاية الحرب الأهلية وكانت وسائل الإعلام في تلك الفترة تعتمدت على الوسائل المطبوعة المتمثلة في الصحف بالإضافة إلى محطات الإذاعة، أما المرحلة الثانية فتتمثل في مرحلة ما بعد تلك الأحداث وتحقيق المصالحة الوطنية والاندماج الوطني وتأسيس نظام حكم ديمقراطي تعددي، حيث شهدت رواندا تطورات كبيرة في مجال الإعلام عقب إصدار العديد من التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام بعد انتهاء الحرب الأهلية خاصة بعد صدور دستور 2003 الذي أسس لمرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، وقد ركزت هذه القوانين على عملية تنظيم وسائل الإعلام والمحتوى الذي تقدمه، وذلك في إطار إعادة هيكلة وبناء الدولة، بعد سنوات طويلة وعنيفة من الحرب الأهلية والصراعات الداخلية.

أولا: مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية 1994

شهدت وسائل الإعلام في رواندا تطورا بطيئا خلال الفترة التي تلت الاستقلال بداية ستينيات القرن الماضي وحتى حدوث حرب الإبادة الجماعية عام 1994، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل لوسائل الإعلام خلال تلك الفترة، الأولى تتمثل في السيطرة الكاملة للدولة على الإعلام، والمرحلة الثانية هي مرحلة التحول الديمقراطي تلبية لمطالب المانحين الغربيين، أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في مرحلة أحداث الإبادة الجماعية التي استمرت لنحو مائة يوم وراح ضحيتها قرابة المليون شخص.

1- مرحلة سيطرة الدولة على الإعلام:

كان النظام الحاكم في رواندا يحتكر وسائل الإعلام ولم يسمح بوسائل إعلام معارضة أو خاصة حتى أواخر الثمانينيات، فقد سيطر نظام الرئيس السابق جوفينال

هابياريمانا – الذي تولى الحكم بعد أن قاد انقلاباً عسكرياً عام 1973 ضد كريكوار كاييبانداً أول رئيس لرواندا– على كل وسائل الإعلام بكافة أنواعها، كما أن الدستور قبل عام 1991 لم يكفل حرية التعبير، وكان حزب الحركة الوطنية الثورية من أجل التنمية (MRND) هو الحزب السياسي الوحيد المسيطر على الحياة السياسية في البلاد، ولم يسمح بالتعبير عن الرأي أو ممارسة أي نشاط سياسي خارج الحزب الذي ينتمي إليه جميع المواطنين الروانديين[1]، فقد كانت الحكومة تمتلك وتدير المحطة الإذاعية الوحيدة في البلاد (إذاعة رواندا الوطنية)، كما امتلكت أيضًا محطة تلفزيون وطنية (تستهدف النخبة الحضرية والمجتمع الدولي بشكل أساسي) ومجلتين إخباريتين تدعى Imvaho، و La Nouvelle Reléve، فيما امتلكت الكنيسة الكاثوليكية مجلة Kinyamateka وهي مجلة نصف شهرية تأسست عام 1933 وقامت بانتقاد الحكومة بشكل معتدل، وكانت استثناءً لباقي وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة، وكانت إذاعة رواندا الوطنية تبث باللغات الفرنسية والسواحيلية والكينيارواندية (اللغة الوطنية)، ولأن رواندا دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة بشكل أساسي، حيث يعيش أكثر من 90٪ من السكان في المناطق الريفية وتتجاوز مستويات الأمية 60٪ في ذلك الوقت، فقد كان راديو رواندا وسيلة اتصال قوية ونفوذ في البلاد[2]، فيما كان للتلفزيون الوطني تأثير ومدى محدودان للغاية، فقد بدأ في عام 1992، وكان يُبث مرتين فقط في الأسبوع ويصل بشكل أساسي إلى العاصمة كيجالي، كما كان أيضا تأثير وسائل الإعلام المطبوعة محدودًا، نظرا لأن تداولها اقتصر على كيجالي حيث توجد النخبة المتعلمة والمثقفة[3]، وكان البعض من هذه النخبة في كيجالي ينزلون بالصحف إلى القرى في عطلات نهاية الأسبوع ويقرأونها على السكان المحليين غير المتعلمين، وقد

1- William Shawcross, Frances D'Souza, **Information Freedom and Censorship,** (Chicago: American Library Association, June 1991) P. 38.

2- Gerard Prunier, **The Rwanda Crisis: History of a Genocide**, (London: **Hurst & Company,** 1997) P 133.

3- **Idem.**

تم تعزيز الكلمة المكتوبة من خلال الرسوم الكرتونية التي يسهل تفسيرها ربما أدت أيضًا إلى توسيع نطاق وسائل الإعلام المطبوعة إلى حد ما[1].

2- مرحلة التحول الديمقراطي:

أجبر الرئيس هابياريمانا في مطلع التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة على السير في طريق التحول الديمقراطي والسماح بوجود معارضة داخلية وفقا لمطالب المانحين الغربيين، ووجود وسائل إعلام مستقلة، ففي عام 1990 ظهرت ثماني صحف جديدة، وكفل الدستور الجديد عام 1991 حرية التعبير والرأي، ما أسفر عن نشر الصحف المستقلة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، حيث شهد عام 1991 وحده إصدار 45 صحيفة جديدة، كما تم إصدار 60 صحيفة بين عامي 1991 و 1993[2].

ورغم أن العديد من الصحف والمجلات التي ظهرت في أوائل التسعينيات، كانت مهتمة حقًا بإحداث تغيير سياسي ذي مغزى بهدف تحقيق التعددية السياسية، فقد بدأ استقطاب قوي بين أولئك الذين دعموا الوضع الراهن وأولئك الذين دافعوا عن التغيير وتعاطفوا أكثر مع جماعات المعارضة، حيث تشير منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن 11 مجلة من المجلات التي تم تأسيسها في عام 1991 كانت مرتبطة بجماعة Akazu القوية الموالية لنظام هابياريمانا، كما كان لأحزاب المعارضة الأخرى في البلاد المجلات الخاصة بها، ما أدى الانقسام إلى نوع من الصحافة الموجهة، حيث تدافع المجلات والصحف عن توجهاتها السياسية وتهاجم بعضها البعض[3].

وذكر باحثون أن الكثير من الصحف التي ظهرت بعد عام 1990 اتسمت بنقص التوازن والموضوعية والدقة وانخفاض الاحتراف، فلم يكن التنوع الناشئ في التعبير

1- Alison Liebhafsky Des Forges, **Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda** (New York, Human Rights Watch, 1999) P.67.

2- Jean-Paul Kimonyo (et al), **Supporting the Post-Genocide Transition in Rwanda: The Role of the International Community,** (Amsterdam: Netherlands Institute of International Relations، 2004) P. 66.

3- **Idem.**

السياسي مهنيًا ولا أخلاقيًا، وانتهى الأمر باستخدام وسائل الإعلام لتوسيع الانقسامات العرقية والكراهية، حيث أدت إلى تمكين المتطرفين من اختطاف عملية الدمقرطة الوليدة وخلق "وسائط كراهية" تحرض على العنف العرقي، وكان هناك قلق وتحذيرات كبيرة من بعض السياسيين المعارضين والمعتدلين من وسائل الإعلام المشبعة بالدعاية العنصرية والعرقية، ففي 17 نوفمبر 1991 أرسلت أحزاب المعارضة الرئيسية (PSD, MDR, PL) مذكرة مشتركة إلى الرئيس هابياريمانا تشكو من أن استخدام الإذاعة والتلفزيون الحكوميين للدعاية لحزب الحركة الوطنية الثورية من أجل التنمية MRNDيقف في طريق الدمقرطة، وفي أواخر عام 1991 افتتحت الجبهة الوطنية الرواندية – الموالية للتوتسي– إذاعة Muhabara (المنارة)، والتي استخدمتها للدعاية وتمجيد مقاتلي الجبهة، ما دفع جماعة متطرفة من الهوتو لإنشاء إذاعة RTLM (Radio Télévision Libre des Mille Collines) في أغسطس عام 1993 لمواجهة إذاعة Muhabara [1].

3- مرحلة الإبادة الجماعية:

يعتبر النموذج الأكبر والموثق دولياً على قيام الإعلام بدور المحرض على الكراهية والقتل، هو نموذج حرب الإبادة في رواندا، حيث إن هذه الحرب التي قتل فيها حوالي مليون شخص خلال نحو مائة يوم كانت نتيجة مباشرة لإعلام الكراهية كما وثقت ذلك المحكمة الجنائية الدولية إبان إصدار حكم على ٣٣ شخصا بينهم اثنان من الصحفيين كان بينهما حسن انجيزى المحرض الأول عبر الإعلام في إذاعة RTLM التابعة للمتطرفين الهوتو[2].

وقد تم تمويل هذه الإذاعة بشكل أساسي من قبل فيليسين كابوجا (رجل أعمال تزوجت ابنته من ابن الرئيس هابياريمانا) وألفونس نتليفاموندا (صهر الرئيس)، وعلى

1- Gerard Prunier, **Op.Cit.,** P.134.

2- عماد ناصف، إعلام الموت.. مليون قتيل والفاعل معلوم، **مركز رؤيا للدراسات**، فبراير 2018، في: http://ruyaa.cc/Page/5734/

الرغم من أن RTLM زعمت أنها ستتمسك بالديمقراطية وأخلاقيات الصحافة عند تأسيسها عام 1993، إلا أنها لم تلتزم بهذه المبادئ في الممارسة العملية، فكانت استراتيجية المحطة هي استخدام الفضاء السياسي الجديد لمقاومة عملية التحول الديمقراطي[1]، وكانت الإذاعة وقتها هي الوسيلة الإعلامية الأولى المسيطرة على الشعب الرواندي، وتعد بمثابة عنوان الحقيقة؛ فكل ما يبث عبر أثير هذه الإذاعة يمثل الحقيقة بعينها، وعندما اشتد الصراع استُغلت هذه الإذاعة بصورة كبيرة لبث الحقد والكراهية تجاه التوتسي، وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه أثناء الحرب كانت الإذاعة تبث معلومات كاذبة، نظرًا لعدم وجود مصدر موثوق آخر للتحقق من المعلومات، وأصبحت كلمتها كـ "حقيقة مقدسة " عند الهوتو[2].

لذا لعبت إذاعة الـ(RTLM)، دوراً تحريضاً خطيراً أجج نيران الكراهية والحقد بين أكثرية الهوتو ضد أقلية التوتسي، خاصة بعد التوصل إلى اتفاق أروشا في تنزانيا عام 1993، والذي توصل لإدماج عناصر الجبهة الوطنية المسلحة المتمردة والتابعة للتوتسي في الجيش الرواندي لإنهاء الحرب، حيث رفضت الأغلبية الحاكمة هذا الاتفاق، بدعوى أنه يمنح امتيازات كبيرة لهؤلاء المتمردين "أعداء الوطن" الممثلين في "التوتسي"، ومن ثم قامت الإذاعة التابعة للهوتو بدور كبير في نشر الكراهية، ومعها أكثر من ٢٠ صحيفة صدرت ما بين أعوام ١٩٩١ و١٩٩٣ في فترة ما عرف بفوضى الحريات وبدأت تبث الكراهية في نفوس الشعب الرواندي تجاه قبائل التوتسي، فقد كانت هذه الصحف تشبه التوتسي بالثعابين وتنشر رسومات لهم على هذه الهيئة وهو ما يعني أنهم يستحقون القتل[3]، وفي الأيام الأولى من أبريل 1994، بدأت وسائل الإعلام المختلفة ببث رسائل تحريضية تشير إلى أنه كان يتم تنظيم شيء مأساوي، ففي 3 أبريل أعلنت إذاعة RTLM، أنه في الأيام المقبلة ستشتعل الرؤوس، كما سبق وكتبت

1- Howard Adelman, Astri Suhrke, **the Path of Genocide: The Rwanda Crisis from Uganda to Zaire**,
(London: Routledg Taylor & Francis Croup, 1999) P.98.
2- Alison Liebhafsky Des Forges, **Op.Cit.,** P. 67.
3- Howard Adelman, Astri Suhrke (eds), **Op.Cit.,** P. 98.

مجلة كانجورا Kangura التابعة للمتطرفين الهوتو في عددها رقم 55 الصادر في يناير 1994 أن الرئيس سيموت في مارس وتسألت "من سينجو من حرب مارس؟"[1]، وفي ليلة السادس من أبريل 1994، وبعد سقوط الطائرة التي كانت تقل الرئيس الرواندي آنذاك جوفينال هابياريمانا ونظيره البوروندي سيبريان نتاريامیرا، على إثر هجوم صاروخي، وقتل جميع من كانوا على متنها، فقد حملت الهوتو خلالها «الجبهة الوطنية الرواندية» التابعة للتوتسي، مسؤولية إسقاط الطائرة، وقررت الانتقام من التوتسي جميعهم، وقد ضاعف الإعلام من خلال إذاعة RTLM والصحف التابعة للهوتو نشر خطاب الكراهية والتحريض على القتل ضد ما أسمتهم "الشعب الوضيع" في إشارة للتوتسي، فكانت النتيجة نحو مليون قتيل خلال حوالي مائة يوم، هو عمر حرب الإبادة الجماعية في رواندا، حيث أن مسئولي الإبادة الجماعية وصحفيي المحطة حققوا تعاونا قويا، فقد استخدم المنظمون الإذاعة لتعزيز مصداقيتهم، وجعلها تبدو إلى الهوتو العاديين كما لو أن جميع السلطات في البلاد تتحدث بصوت واحد، وهو ما عجل على الفور العنف ضد التوتسي بين الهوتو العاديين[2].

ثانيا: مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية 1994

استمرت إذاعة RTLM في بث رسائل الكراهية والإبادة الجماعية حتى بعد هزيمة الحكومة التي نفذت الإبادة، كما حثت سكان الهوتو على الفرار من البلاد، ما أدى إلى زيادة الخوف بين السكان وفرار مئات الآلاف إلى البلدان المجاورة، وقد تسببت الهجرة الجماعية للاجئين في غضب دولي، دفع منظمة مراسلون بلا حدود الدولية بمساعدة من الأمم المتحدة وحكومة سويسرا لإنشاء راديو أجاتاشيا (Agatashya) بهدف مساعدة الروانديين في تلقي معلومات صحيحة ومستقلة لمواجهة الدعاية التي كانت تؤدي إلى تفاقم أزمة اللاجئين وتعميق الصراع، وبدأت إذاعة راديو أجاتاشيا بثها في 4 أغسطس 1994 باللغتين الكينيارواندية والفرنسية وكانت تصل إلى حوالي أربعة ملايين

1- Gerard Prunier, **Op.Cit.,** PP. 222-223.

2- عماد ناصف، **م س ذ**، في: http://ruyaa.cc/Page/5734/

مستمع، من بينهم حوالي مليون لاجئ، لأغراض إنسانية وادعت أنها تقدم أخبارًا ومعلومات غير منحازة لأي طرف إلا للاجئين، وكانت هذه المحاولة الدولية الأولى لتحييد وسائل الإعلام التي تحض على الكراهية[1]، وفي هذه الفترة لعب المانحون الدوليون دورا مهما في المساعدة في تطوير وسائل إعلام في رواندا دون السعي للتدخل في السياسة الداخلية لها، وذلك للتغلب على أكبر التحديات التي واجهت وسائل الإعلام الرواندية عقب انتهاء الحرب الأهلية، هي توفير التمويل والتدريب اللازم لتطوريها والقيام بدورها في تلك المرحلة[2]، حيث تدفقت المساعدات الدولية لتطوير وإنشاء وإعادة تأهيل قطاع الإعلام في رواندا بعد انتهاء الحرب الأهلية من أجل[3]:

– توفير المعلومات للاجئين والنازحين.

–تمكين وسائل الإعلام التي تديرها الدولة من خلال إعادة تأهيل المعدات والاستديوهات والمكاتب المتضررة، وتدريب العاملين في كل من وسائل الإعلام العامة والخاصة.

–دعم إنشاء وعمل منظمات إعلامية شاملة.

–تجهيز كلية الصحافة والاتصال (EJC) المنشأة من قبل الأمم المتحدة في جامعة رواندا الوطنية.

–دعم إنشاء البنية التحتية والقانونية.

وشهدت وسائل الإعلام في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية إصلاحات وتحولات كبيرة في أجندة النظام الجديد بقيادة بول كاجامي التي تركز على بناء الدولة، وفق هوية جديدة ترتكز على محو العرق الذي كان أكثر القضايا إثارة للجدل في قلب اضطهاد التوتسي خلال الإبادة الجماعية، وفيما يتعلق بأجندة بناء الأمة الجديدة

1- Fondation Hirondelle, **Radio Agatashya Rwanda- Eastern Zaire,** At: https://www.hirondelle.org/en/rwanda-en
2- Jean-Paul Kimonyo (et al), **Op.Cit.,** P.64.
3- **Ibid**., P. 69.

وضعت الدولة لوسائل الإعلام دورًا حاسمًا في التأكيد على الجوانب الموحدة للتاريخ الرواندي، مثل الثقافة واللغة المشتركة وعدم التأكيد على الجوانب المسببة للانقسام في جميع الأنشطة في المجال العام، وفي سبيل ذلك خضعت هيئة الإذاعة العامة الرواندية – التي كانت في الغالب لسانًا رسميًا للهوتو مليئة بالكراهية والدعاية– لإصلاحات كبيرة بعد الإبادة الجماعية[1]، وقد اعتمدت الإصلاحات على مبدأ قيام وسائل الإعلام بتعزيز السلام والاستقرار من خلال الدعوة إلى المساواة والتنوع والتعددية في أصوات المواطنين وحرية الرأي والمشاركة السياسية، وذلك بهدف تشكيل هوية رواندية جديدة خالية من الهويات والخصوصيات العرقية المتشددة[2]، وتم إصدار قانون الصحافة الذي سمح بفتح محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة، فاعتبارًا من فبراير 2004، سُمح لخمس محطات إذاعية جديدة ببدء عملها لتضاف إلى محطتين كانتا موجودتين من قبل (راديو 1، راديو 10)، وكفل الدستور حرية الصحافة والرأي والتعبير، وتم إنشاء مجلس أعلى للصحافة للحفاظ على هذه الحريات، كما تم الاهتمام بتأسيس كليات الإعلام في الجامعات الرواندية ولعب بعضها دورا في عملية التحول الديمقراطي في البلاد، من خلال تدريب القادة المحليين على عمليات التحول الديمقراطي[3].

وفي إطار تحقيق الإصلاحات في وسائل الإعلام في رواندا تم تأسيس هيئة التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام (RMC)، وذلك بموجب قانون تنظيم وسائل الإعلام رقم 2 لعام 2013، حيث نصت الفقرة 20 من المادة 2 من القانون على إنشاء هيئة تنظيم ذاتي لوسائل الإعلام من قبل الصحفيين أنفسهم بهدف تحمل الهيئة مسؤولية ضمان

1- Arthur Blouin, Sharun W. Mukand , "Erasing Ethnicity? Propaganda, Nation Building, and Identity inRwanda", **Journal of Political Economy,** (Chicago, University of Chicago Press, Vol.127, No.3, October 2018) P.11.

2- Marie Berry, **Violence and the Transformation of Ethno-Racial Categories in Rwanda,**
9 June 2014, At: https://thesocietypages.org/specials/ethno-racial-categories-rwanda/

3- Jean-Paul Kimonyo (et al), **Op.Cit.,** P.64.

الامتثال للمبادئ التي تحكم وسائل الإعلام والدفاع عن المصالح العامة لها[1]، وتتمثل أهم المهام المكلفة بها هيئة التنظيم الذاتي فيما يلي[2]:

1- تعزيز المهنية والسلوك الأخلاقي السليم بين الصحفيين.

2- الدفاع عن حرية وسائل الإعلام.

3- ضمان الوصول المتساوي والحر إلى المعلومات.

4- التحدث نيابة عن المؤسسات الإعلامية.

ووفقا لإحصائيات المجلس الأعلى للإعلام الرواندي يوجد حاليا 12 محطة تليفزيونية ما بين حكومية وخاصة أهمها (RTV، TV10،TV1) و35 محطة إذاعية أبرزها (Radio Rwanda – Inteko، Radio Rwanda and its community radios) و50 صحيفة منها (Imvaho Nshya Newspaper، Rushyashya Newspaper;) بالإضافة إلى 32 موقعا إعلاميا على شبكة الإنترنت[3].

وفي فبراير 2019، أطلقت رواندا أوّل قمر صناعي لها في الفضاء، وكان الهدف من ذلك ربط المدارس النائية في رواندا على نطاق واسع بالإنترنت، وتوفير فرص كبيرة للتنمية للجيل الجديد من الروانديين[4]، ونتيجة لكل هذه الإصلاحات التي وضعتها حكومة بول كاجامي، أصبحت رواندا بسرعة دولة إفريقية حديثة تفتخر بأحدث تقنيات المعلومات[5].

1- Justine Limpitlaw, **Op.Cit.,** P.512.

2- Urther Rwafa, "Media, Minority Discourses and Identity Politicsin Post-Genocide Rwanda",
Journal of Literary Studies, (Pretoria, Literature Association of South Africa in partnership With Unisa Press, Vol.37 No.2, June 2021) P.90.

3- Media high council, media house, At:
http://www.mhc.gov.rw/index.php?id=2&ID=5

4- **Moses K Gahigi, "**Second satellite launch to boost Rwanda space programme", **Rwanda today news,** 28 May 2019, AT: https://rwandatoday.africa/business/Second-satellite-launch-to-boost-Rwanda-space-programme/4383192-5134940-7qvqn9z/index.html

5- Urther Rwafa, **Op.Cit.,** P.90.

لكن رغم إن نظام كاجامي بذل قصارى جهده لخلق هويات جديدة تمت المصادقة عليها سياسياً، من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، فقد ظهر نمط مقلق يتم فيه تصنيف المجتمع ليس على أساس العرق، ولكن على أساس الإختلاف سياسياً، المستمدة من تجربة حكم الفرد أثناء الإبادة الجماعية، وكان لذلك تداعيات أوسع على الملاحقة القضائية لوسائل الإعلام في رواندا، حيث شهدت البلاد حالات اضطهاد وتضييق لوسائل الإعلام، ورقابة الدولة، ووصلت لحد الترهيب والاغتيالات[1]، ومن أمثلة ذلك تم تعليق صحيفة "أوموسيسو" المستقلة الرائدة في البلاد خلال الحملة الانتخابية للرئيس كاجامي بينما واجه محرروها تهماً جنائية مختلفة، وفروا إلى خارج البلاد لإطلاق صحيفة أسبوعية مستقلة جديدة باسم The Newsline، وأمرت السلطات الرواندية المسؤولين بمصادرة أي نسخ يتم العثور عليها عند المعابر الحدودية، وحاكمت المحاكم الرواندية وحكمت على المحررين الفارين للخارج غيابيًا بالسجن لسنوات بسبب عمود ينتقد كاجامي، فقد كانت صياغة القوانين التي تحظر الانقسام وأيديولوجية الإبادة الجماعية غامضة بما يكفي لمنح حكومة بول كاجامي تفويضًا مطلقًا لاستخدامها ضد أي صوت ينتقده[2].

المطلب الثاني: الإعلام ومكافحة الفساد

أدت سنوات الحرب الأهلية التي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية، إلى تدمير الدولة وأصبحت رواندا ثاني أفقر دولة في العالم ولديها أقصر متوسط عمر متوقع، لذلك كانت الظروف الأولية مواتية للغاية للفساد نتيجة الفقر المستوطن، وتدمير مؤسسات الدولة، لكن بعد انتهاء الحرب الأهلية سرعان ما تم اتخاذ خطوات حكومية كبيرة ومهمة في مجال تطوير السياسات وإصلاحات لمكافحة الفساد، في إطار جعل الحوكمة والمكافآت والعقوبات جزءًا من عملية التنمية الشاملة في البلاد، حيث أصدرت

1- **Ibid.,** P. 99.

2- Frank Smyth, **20 Years after genocide, Rwanda safe, clean, undemocratic,** April 7, 2014 , At: https://cpj.org/2014/04/20-years-after-genocide-rwanda-safe-clean-undemocr/

الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد عام 2012، لتحقيق الحكم الرشيد من خلال منع الفساد ومحاربته، وتركز الاستراتيجية على الأشخاص والمنظمات وعلى بناء ثقافة يتم فيها تقدير النزاهة ورفض الفساد، كما شملت الإصلاحات التي تقوم بها الدولة وسائل الإعلام والتي كان لها دور سلبي خلال الإبادة الجماعية وكانت عملية الإصلاح تشمل الجانبين القانوني والمؤسسي، وتضمن الجانب القانوني إصدار التشريعات التي أعطت وسائل الإعلام حرية التعبير والحصول على المعلومات، أما على الجانب المؤسسي فقد تم تأسيس المجلس الأعلى للإعلام كمؤسسة مستقلة مسئولة عن بناء قدرات وسائل الإعلام بموجب القانون، كما حددت الدولة دورا لوسائل الإعلام والمجتمع المدني بصفة عامة في مكافحة الفساد، واعتبرت أن الدور الأساسي لوسائل الإعلام يتمثل في رفع توقعات الجمهور وتوعيتهم بممارسات الفساد، عبر نشر جميع المعلومات حول كيفية التحقيق في حالات الفساد والإبلاغ عنها.

أولا: الفساد في رواندا

انتشر الفساد في رواندا كغيرها من دول العالم النامي بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة، ويمكن التمييز بين مرحلتين في رواندا لانتشار الفساد وجهود الحكومة في مكافحته، وتتمثل المرحلة الأولى في مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية والتي اتسمت بانتشار الفساد في ظل سيطرة نظام حكم ديكتاتوري عنصري بقيادة الهوتو، فيما اتسمت المرحلة الثانية التي تلت انتهاء الحرب الأهلية بسيادة القانون وجهود حكومية مميزة في مكافحة الفساد تم الاعتراف بها دوليا ونالت تقدير وإشادة المنظمات والمؤسسات الدولية.

1- الفساد قبل عام 1994

منذ استقلال رواندا مطلع الستينيات وحتى انتهاء الحرب الأهلية عام 1994 لم تشهد البلاد استقرارا سياسيا ومن ثم اقتصاديا أيضا، حيث اعتمد الرئيس جريجوار كايباندا – الذي تولى الحكم كأول رئيس للبلاد عام 1962 – نظام الحكم السلطوي القائم على نظام حكم الحزب الواحد، طوال 11 عاما هي مدة حكمه ما نتج عنها حالة من الركود الاقتصادي والتوتر السياسي وكان يلقي باللوم على إخفاقات نظامه على

أقلية التوتسي، ما دفع وزير دفاعه الجنرال جوفينال هابياريمانا بقيادة انقلاب عسكري وتولي الحكم في يوليو عام 1973، لكن النظام العسكري الجديد شرع في إنشاء ما كان بالنسبة لمعظم الروانديين، نسخة مكررة من النظام السابق وكان الاختلاف هذه المرة هو أن الزمرة الحاكمة كانت من الهوتو من الشمال وليس من الوسط والجنوب كما اعتمد سلفه في النظام السابق[1]، وقد تم اتهام نظام هابياريمانا بالاستبداد والسيطرة وإفساد جميع جوانب الحياة الرواندية، حيث اتهمت صحف المعارضة في الخارج كبار المسئولين بالفساد واختلاس الأموال العامة وتزوير الأموال، وذكرت أن الرئيس هابياريمانا كان له ممتلكات وأموال في الخارج بالإضافة إلى أنه كان ينفق الأموال فقط على مواطنيه في الشمال على حساب الوسط والجنوب[2]، ومن أبرز مظاهر الفساد في رواندا خلال حكم هابياريمانا كانت جماعة أكازو Akazu وهي منظمة غير رسمية للهوتو المتطرفين التي ساهم أعضاؤها بقوة في الإبادة الجماعية عام 1994 وتكونت من دائرة الأقارب والأصدقاء المقربين من الرئيس وزوجته المؤثرة أجاث هابياريمانا، كما أطلقوا عليها اسم "شبكة الصفر Network Zero"، وذلك لهدفهم في جعل رواندا صفر من التوتسي، وشغل أعضاء أكازو المناصب الوزارية والاقتصادية الرئيسية في البلاد، وكانت تضم رجال أعمال، وسياسيين وصحفيين، وعسكريين وحتى رجال دين، ويملكون كل مصادر القوة في البلاد[3].

وبحلول منتصف عام 1993، فقد الرئيس هابياريمانا السيطرة على الجيش وحكم البلاد لصالح جماعة أكازو التي كانت تسيطر على البلاد بشكل فعلي، حيث وصل بها الوضع أنها رفضت اتفاق أروشا للسلام مع التوتسي الذي وقعه هابياريمانا مع المتمردين التوتسي في تنزانيا في أغسطس 1993، كما حملتها المحكمة الجنائية

1- Andrew Wallis, "Rwanda's Forgotten Years Reconsidering the Role and Crimes of Akazu 1973–1993", **Journal of International Peacekeeping,** (Amsterdam: Brill Publishers, No 22, 2018) P. 41.

2- Andrew Wallis, **Ibid**., P. 44.

3- Philip Verwimp, "The political economy of coffee, dictatorship, and genocide", **European Journal of Political Economy,** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 19, 2003) P. 165.

الدولية، ومحكمة الاستئناف التابعة للجنة اللاجئين الفرنسية عام 2007 مسئولية الإبادة الجماعية عام 1994 ضد التوتسي[1]، وقد أدت سنوات الحرب الأهلية التي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية إلى تدمير الدولة، وقُتل معظم موظفي الخدمة المدنية أو فروا إلى الخارج، وكانت خزائن الحكومة فارغة، وأخذت حكومة الإبادة الجماعية احتياطيات البنك المركزي عندما فرت إلى الكونغو، وكان لموظفي الخدمة المدنية الجدد الذين عاد الكثير منهم من الشتات، خبرة محدودة مع الدولة وإجراءاتها لأشهر، وكانوا يتقاضون رواتبهم عينية فقط من الدقيق وزيت الطهي، وتزامن انهيار الدولة مع الانهيار الاقتصادي بين عامي 1990 و 1994، وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف، وعاش 80% من السكان تحت خط الفقر، وأصبحت رواندا ثاني أفقر دولة في العالم ولديها أقصر متوسط عمر متوقع، لذلك كانت الظروف الأولية مواتية للغاية للفساد نتيجة الفقر المستوطن، وخدمة مدنية تكاد تكون مدفوعة الأجر، وتدمير مؤسسات الدولة[2].

2- الفساد بعد عام 1994

مع انهيار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والنظام الحكومي بأكمله في رواندا بعد الإبادة الجماعية في عام 1994، كانت هناك احتمالية لتفشي الفساد بشكل طبيعي، كما كان الحال في البلدان الفاشلة الأخرى، ومع ذلك تم اتخاذ خطوات حكومية كبيرة ومهمة في مجال تطوير السياسات وإصلاحات لمكافحة الفساد، في إطار جعل الحوكمة والمكافآت والعقوبات جزءًا من عملية التنمية الشاملة في البلاد[3]، فرغم الظروف الأولية المعاكسة التي أحدثتها الحرب الأهلية، كان الحد من الفساد في رواندا على مدى العقدين التاليين سريعًا وهامًا، فبحلول عام 2021 احتلت رواندا المرتبة 53

1- Andrew Wallis, **Op.Cit.,** P. 44.

2- Joel Turkewitz (et al), **Op.Cit.,** P. 11.

3- Pregala Pillay, Firoz Khan, "Public Policy and Corruption in a Globalized World Case Studies from South Africa and Rwanda", In. Korel Göymen and Robin Lewis (eds), **Public Policymaking in a Globalized World**. (London, Routledge, 2018) P 229

(من بين 180 دولة) في السيطرة على الفساد على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية[1]، على سبيل المثال قامت الحكومة خلال عام واحد هو عام 2007 بإقالة 503 من أعضاء السلطة القضائية بتهمة الفساد وعدم الكفاءة، و62 ضابط شرطة لطلب الرشاوى، و6 آلاف موظف غير مؤهل و6500 عامل وهمي[2]، كما أدت التنقيحات التي أجريت على نظام التوظيف إلى زيادة نسبة خريجي الجامعات المعينين في الخدمة المدنية من 6.4 % في عام 1998 إلى 79 % في عام 2005[3]، وأدخلت الحكومة نظام الجدارة، وزادت رواتب الموظفين العموميين، وحظرت المحسوبية، وتعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية والعامة، حيث تم تقليل الوقت المستغرق لنقل الملكية من 370 يومًا في عام 2004 إلى 32 يومًا في عام 2015[4]، ويرجع ذلك لسياسات حكومة الرئيس الحالي بول كاجامي الذي تولى منصبه في أبريل 2000 بعد استقالة سلفه، حيث أطلقت الحكومة برنامجا للتنمية الحكومية (برنامج رؤية رواندا 2020) والذي تضمن استراتيجية شاملة لإصلاحات الحوكمة، تشمل مختلف الإصلاحات القانونية والمؤسسية، لتحويل رواندا إلى دولة متوسطة الدخل تهدف إلى أن تصبح دولة حديثة وقوية وموحدة، تفخر بقيمها الأساسية، ومستقرة سياسياً دون

1- Transparency International, **corruption perceptions index 2021,** January 2022, At: https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf

2- Marie Chêne , **Anti-corruption progress in Georgia, Liberia, Rwanda, Transparency International,** 6 July 2011, At: https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/HelpDesk_Anticorruption_progress_in_Rwanda_Liberia_Georgia.pdf

3- Emma Broadbent, **Civil Service Reform in Rwanda, Governance and Social Development Resource Center,** 18 December 2009, At: http://gsdrc.org/docs/open/hd643.pdf

4- The World Bank, **Doing Business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency,** (Washington D.C: The World Bank, 2016) P.16.

تمييز بين مواطنيها[1]، وفي إطار ذلك حققت الحكومة بشكل مطرد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تضمنت أيضا نتائج ملحوظة، ومعترف به دوليًا في الحد من الفساد، حيث تم إطلاق مبادرات لمكافحة الفساد اعتمدت على تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقًا مع المتورطين في قضايا الفساد، وتحقيق الإصلاحات المؤسسية المختلفة، والمشاركة الاستباقية للجهات المنوطة بمهمة مكافحة الفساد[2]، وتم تعديل قوانين مكافحة الفساد، على سبيل المثال قانون منع وقمع ومعاقبة الفساد والجرائم ذات الصلة لعام 2003، وقانون النظام الأساسي العام للموظفين العموميين لعام 2002، وقانون الإفصاح عن المعلومات لعام 2003، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات لعام 2012، بالإضافة إلى تضمين متطلبات إعلان الأصول المتعلقة بالسياسيين في دستور 2003، وفي عام 2009 تم إنشاء المجلس الإستشاري الوطني لمكافحة الفساد والظلم مع أعضاء من 13 مؤسسة بما في ذلك الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لمراجعة جهود مكافحة الفساد على أساس ربع سنوي[3].

وأصدرت رواندا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في يونيو عام 2012 تنفيذا لرؤية 2020 لتحقيق الحكم الرشيد من خلال منع الفساد ومحاربته، وتركز الاستراتيجية على الأشخاص والأنظمة والمنظمات وعلى بناء ثقافة يتم فيها تقدير النزاهة ورفض الفساد، وتسعى إلى دعم التنمية الوطنية التي من شأنها أن تستمر في المستقبل؛ لتحقيق نوعية حياة أفضل للأشخاص واقتصاد تنافسي قوي، ضمن خدمات عامة فعالة وذات كفاءة[4].

وحددت الاستراتيجية الجهات الأساسية لمكافحة الفساد وهي مكتب ديوان المظالم (OMB) وهو مؤسسة عامة مستقلة دستوريًا، وله صلاحيات واسعة في مكافحة

1- Eiji Oyamada, "Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers", **Asian Education and Development Studies,** (London: Emerald Publishing Limited, Vol. 6, No. 3, 2017) P.250.

2- Emma Broadbent, **Op.Cit.,** At http://gsdrc.org/docs/open/hd643.pdf

3- Eiji Oyamada, **Op.Cit.,** P.251.

4-The Office of the Ombudsman of Rwanda, **Rwanda anti-corruption policy,** June 2012 , p2

الفساد، ويعمل مع عدد من المؤسسات الأخرى ذات الوظائف الأساسية ارتباطًا وثيقًا بإجراءات مكافحة الفساد، وتشمل هذه الهيئة الوطنية للإدعاء العام، والشرطة الوطنية الرواندية، ومكتب المراجع العام لمالية الدولة، وهيئة المشتريات العامة في رواندا[1]، وقد حددت المادة 182 من دستور عام 2003 مهام ديوان المظالم في التحقيق في قضايا الفساد، وطلب إصدار عقوبات إدارية، والتحقق من إقرارات الأصول الخاصة بالموظفين العموميين، واستعادة الأصول من المخالفين، وطلب مراجعة الأحكام، بالإضافة إلى مسؤولة توفير التثقيف في مجال مكافحة الفساد للمواطنين[2]، وقد اعتمدت الحكومة الرواندية في جهودها لإنجاح أنشطة مكافحة الفساد على دعم الجهات المانحة في تنفيذ إصلاحات الحوكمة، حيث كان نهج الحكومة الموجه نحو النتائج في تقديم الخدمات ونهج عدم التسامح المطلق مع الفساد قد جعل رواندا متلقيًا مفضلاً للغاية للمساعدة الإنمائية، والتي كانت المصدر الرئيسي لتمويلها الإنمائي[3]، وفي هذا السياق حددت وزارة الخارجية الأمريكية في عام (2021) معدل الفساد المنخفض في رواندا باعتباره حافزًا رئيسيًا للاستثمار في البلاد[4]، كما صنف البنك الدولي رواندا عام 2016 في المرتبة 62 من بين 189 دولة شملها الاستطلاع لسهولة ممارسة الأعمال التجارية هناك ووضعها في وضع مماثل للكسمبورج وأعلى من جنوب إفريقيا التي احتلت المرتبة 73[5]، وذكر تقرير البنك الدولي عام 2020 حول تجربة رواندا بأنها الآن واحدة من أفضل الأمثلة وأحدثها للنجاح في مكافحة الفساد في العقود الماضية، وأشار البنك أنه في تسعينيات القرن الماضي كان الفساد مستوطنًا في رواندا، وكانت الدولة غالبًا ما

1- Republic of Rwanda, **Op.Cit.**, P.3.

2- The Office of the Ombudsman of Rwanda, **Strategic Plan of the Office of the Ombudsman 2014/2015 to 2018/2019,** September 2014, At:
https://www.ombudsman.gov.rw/fileadmin/user_upload/ombudsman/documents/Igenamigambi_ry_Urwego_rw_Umuvunyi/STRATEGIC_PLAN.pdf

3- Eiji Oyamada, **Op.Cit.,** P.249.

4- United States, **2021 Investment Climate Statements: Rwanda**, Department of State, At:
https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/rwanda /

5- The World Bank, **Op.Cit.,** P.5.

تُصنف على أنها ولاية شديدة الفساد، واليوم تعد رواندا من بين أقل البلدان فسادًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (وفقا لمؤشر الشفافية الدولية لمدركات الفساد)، ونوعية حوكمتها على قدم المساواة مع البلدان ذات الدخل المرتفع[1].

وفي عام 2021 ، صنف مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية رواندا على أنها الدولة رقم اثنين والأربعين الأقل فسادًا في العالم (من أصل 139 دولة) ، كما أنها تحتل المرتبة الأولى وفقا للمؤشر كأقل الدول فسادًا في قارة إفريقيا وأقل البلدان منخفضة الدخل فسادًا[2]، وقد وصف المجتمع الدولي رواندا بأنها سنغافورة الإفريقية، نظرا لاعتماد الرئيس كاجامي سنغافورة كنموذج يحتذى به في التخطيط الحضري للشرطة، والنظافة الحضرية، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، حيث تشتهر سنغافورة بإجراءاتها الفعالة لمكافحة الفساد، وخاصة مكتب التحقيق في الممارسات الفاسدة، وتتبع العديد من الدول النموذج السنغافوري، ومنها رواندا التي سارت على خطى سنغافورة في معالجة الفساد[3].

ورغم كل تلك النجاحات في مواجهة الفساد والحد منه والذي جعل رواندا –وفقا للبنك الدولي عام 2020– تقع على مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، قبل المغرب وتونس وفيتنام والصين، فإن الفساد لا يزال موجودًا في رواندا[4]، حيث كان الحزب الحاكم أقل رغبة في معالجة الفساد السياسي، فرغم أن قضايا الفساد الفردية غالبًا ما تتصدر عناوين الأخبار، إلا أن القضايا الحساسة سياسيًا التي تشمل كبار المسئولين في الدولة يتم تجاهلها كما أن الصحافة الاستقصائية لم تستطع معرفة ما يحدث بالفعل خلف الأبواب المغلقة للحكومة[5].

1- Joel Turkewitz (et al), **Op.Cit.,** P. 9

2- World Justice Project, **The World Justice Project Rule of Law Index 2021**, (Washington D.C: World Justice Project, 2021) P 145
https://www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/704367/wjp-index-21.pdf

3- Thibault Serlet, Preston Martin, **Could Rwanda Be the Next Singapore?,** Selection magazine, November 2021, At:
https://siteselection.com/investor-watch/could-rwanda-be-the-next-singapore.cfm

4- Joel Turkewitz (et al), **Op.Cit.,** P.12

5-David Booth, Frederick Golooba-Mutebi, "Developmental Patrimonialism? The Case of Rwanda", **African Affairs,** (London, Royal African Society, Vol. 111, No. 444, July 2012) P. 389.

ثانيا: الإعلام ومكافحة الفساد في رواندا

تقوم وسائل الإعلام بدورها في مكافحة الفساد من خلال المعلومات التي تحصل عليها وتنشرها حول قضايا الفساد، وقد حرص المشرع الرواندي على منح وسائل الإعلام حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات وذلك في الدستور والقوانين المختلفة، فقد نص الدستور في نسخته المعدلة عام 2015، على أن تعترف الدولة بحرية الصحافة والتعبير والوصول إلى المعلومات وتضمنها[1]، كما كفل القانون المتعلق بالحصول على المعلومات رقم 4 الصادر في 8 فبراير 2013، للمواطنين ووسائل الإعلام الوصول إلى البيانات التي تحتفظ بها الدولة وبعض الأجهزة الخاصة؛ ويشمل الحق في الوصول إلى المعلومات أخذ المستندات أو مقتطفات من النسخ المطلوبة، والحصول على المعلومات المخزنة بأي شكل إلكتروني أو من خلال نسخ مطبوعة من المعلومات، لكن رغم ذلك منح القانون الجهات العامة والخاصة الحق في حجب معلومات تراها تؤثر على أمن البلاد[2]، ونص القانون أيضا على تعيين مسؤول للإعلام في الهيئات العامة، يقوم بمهمة تقديم المعلومات للأشخاص الذين يطلبونها بموجب هذا القانون[3].

وقد اعتمد ديوان المظالم الذي يعد من أهم الجهات الرئيسية المشاركة في مواجهة الفساد على المعلومات حول قضايا الفساد من وسائل الإعلام وشكاوي المواطنين حول قضايا الفساد، حيث إن حوالي 80% من قضايا الفساد التي اكتشفها ديوان المظالم تأتي من الشكاوى التي يتم إرسالها عبر موقع الديوان على الإنترنت أو عبر الهاتف أو يقوم بها المواطنون بصفة شخصية، وتأتي حوالي 15% من الحالات من تحليل إقرارات الأصول المقدمة إلى مكتب ديوان المظالم[4]، وقد أكد الديوان على دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني بصفة عامة في مكافحة الفساد، باعتبارهم لاعبون رئيسيون

1- Republic of Rwanda, The Constitution of the Republic of Rwanda (2015), **Op.Cit., P.**10.
2- Republic of Rwanda, Law No 04/2013, **Op.Cit.,** P. 72.
3- **Ibid, P.** 75.
4- Joel Turkewitz (et al), **Op.Cit.,** P. 25

في مواجهة الفساد، وحدد دورهم في المساعدة على زيادة الوعي العام والإبلاغ عن الفساد، ووضع آليات تتعلق بالتوعية العامة والإبلاغ من أجل الحد من ممارسات الفساد، بالإضافة الدور الأساسي لوسائل الإعلام في رفع توقعات الجمهور وتوعيتهم بممارسات الفساد وإحداث ضغط سياسي لاتخاذ تدابير ضد الفساد، عبر نشر جميع المعلومات حول كيفية التحقيق في حالات الفساد والإبلاغ عنها[1].

واعتمد ديوان المظالم في مكافحة الفساد على نطاق واسع على استراتيجية "التسمية والتشهير"، والتي تقوم على وضع قائمة بالأفراد المدانين بالفساد بموجب القانون، ونشرها على موقع الديوان الإلكتروني وفي الصحف كل ثلاثة أشهر، وكذلك المحكمة التي حكمت عليهم، والجريمة التي ارتكبوها، والحكم الصادر بحقهم، وذلك بهدف إطلاع المجتمع بالمعلومات عن أعمالهم الفاسدة، وتتضمن قائمة المدانين، الاعتقالات العلنية للمسؤولين الذين يتم إدانتهم بتهمة الفساد، ويتم عرضها في وسائل الإعلام[2]، ولأهمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد أعلن ديوان المظالم عن جائزة سنوية للصحفيين الذين نشروا قصص استقصائية عن قضايا الفساد وساهموا في الكشف عنها ومحاربتها، وأكد الديوان أن دور الإعلام في أي مجتمع يهدف إلى إعلام وتثقيف السكان حول مختلف الموضوعات ومنها الفساد، وحدد الأدوار التي يقوم بها الإعلام في ثلاث وظائف رئيسية، وهي المراقبة، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور المراقب لعمليات الفساد في قطاعات الدولة المختلفة، أما الوظيفة الثانية فهي تعزيز النزاهة، وتتمثل الوظيفة الثالثة في إشراك المواطنين في جهود مكافحة الفساد، وأكدت أن أهم وظيفة هي المراقبة باعتبار وسائل الإعلام "الركيزة الرابعة" للديمقراطية ضمن نظام من الضوابط والتوازنات بهدف مراقبة سلوك الموظفين العموميين في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية[3].

1- The Office of the Ombudsman of Rwanda, **Op.Cit.,** P. 9.
2- Joel Turkewitz (et al), **Op.Cit.,** P.18.
3- The Office of Ombudsman of Rwanda, **Anti-corruption journalism awards 2021,** At:

ورغم كل تلك التأكيدت للحكومة الرواندية على أهمية دور وسائل الإعلام فإن الوضع على أرض الواقع كان مختلفا ومناقض للرواية الرسمية للدولة، حيث فرضت الحكومة قيودا مشددة على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، وقامت بتقييد ومضايقة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، فضلاً عن وسائل الإعلام وبرامج حقوق الإنسان الممولة من الخارج، كما تم إغلاق البرامج التي تديرها منظمة الشفافية الدولية ومحامون بلا حدود والرابطة الرواندية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بسبب ضغوط الحكومة[1]، وذكرت منظمة هيومان راتس وواتش (Human Rights Watch) أن رواندا فرضت قيودا على كل من المجتمع المدني والإعلام في أنشطة مكافحة الفساد، وأنه لم يكن يوجد مجتمع مدني قوي يتصدى للفساد، وقالت المنظمة إن قضايا الفساد الفردية غالبًا ما تتصدر عناوين الأخبار، لكن لا يتم الإبلاغ عن القضايا الحساسة سياسيًا، أو القضايا التي تخص القيادة العليا للبلاد، كما أن الصحافة الاستقصائية لم تكن موجودة فعليًا[2]، وفي هذا السياق صنفت منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) رواندا على أنها دولة "غير حرة" من حيث حرية الصحافة، وذكرت أن الارتباط الإيجابي بين حرية الصحافة والحد من الفساد لا ينطبق على رواندا[3].

---

https://www.ombudsman.gov.rw/fileadmin/user_upload/ombudsman/documents/Ruswa_amarushanwa/Anti_corruption_journalism_Award_2021_concept_paper.PDF

1- آية حسين محمود، **النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994**، المركز العربي للبحوث والدراسات،21 نوفمبر 2020، في:http://www.acrseg.org/41743

2-Gustave Makonene, **Rwanda: Investigate Anti-Corruption Campaigner's Murder Stalling, Silence on Activist's Death,** Human Rights Watch, 22 January 2014, At:
https://www.hrw.org/news/2014/01/22/rwanda-investigate-anti-corruption-campaigners-murder

3- Freedom House, **Freedom of the press in 2016**, April 2016, At: https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FTOP_2016Report_Final_04232016.pdf

وهناك من يرى أن الحكومة الرواندية فرضت قيودا على وسائل الإعلام لإنها كانت تمر بمرحلة انتقالية بعد حرب أهلية لعبت فيها وسائل الإعلام دورا سلبيا ساعد في إشعالها من خلال عمليات التحريض التي كانت تقوم بها، مما ساهم في تسهيل الإبادة الجماعية في البلاد، لكنها في الواقع تمكنت من كبح جماح الفساد خلال تطبيق خطط التنمية دون النظر إلى أو تطبيق المعايير الغربية في الحريات وحقوق الإنسان خلال مكافحة الفساد، خاصة الفساد الإداري الذي كانت الحكومة الرواندية أكثر حرصًا وتصميمًا على كبحه أكثر من معالجة الفساد السياسي، ويقول البعض إنه في الوقت الذي انخفض فيه الفساد الإداري، ازداد الفساد السياسي خلال العقود الماضية[1]، كما ذكر باحثون أن رواندا كانت من البلدان التي لم تلتزم بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية التي أوصى بها المانحون عند اتباع سياسات مكافحة الفساد، واحتلت المرتبة 139 من بين 167 دولة في مستوى الدمقرطة، لكنها تعد واحدة من الدول القليلة التي لديها نظام استبدادي ينجح في كبح جماح الفساد[2].

وهناك من يرى أن تفرد نظام بول كاجامي بالسلطة يرجع إلى أن الوضع في رواندا أشبه باتفاقية غير معلنة بين الشعب والنظام الحاكم يتيح على إثرها الأخير ضمان الأمن والاستقرار لدولة عانت من انهيار الأوضاع الأمنية وتفشي المجازر والإبادة الجماعية، في مقابل تفرد النظام بالسلطة والحكم في البلاد وعدم وجود معارضة حقيقية، وفي هذا السياق جاء حظر وسائل الإعلام المعارضة للرئيس وسياساته، حيث يصفه مراسلو الوكالة الدولية لمراقبة الإعلام بلا حدود بأنه "مفترس يهاجم حريه الصحافة"، مستشهدين بحقيقة أنه خلال العقدين الماضيين، قُتل ثمانية صحفيين أو فُقدوا، وتم الحكم على 11 آخرين بالسجن لفترات طويلة، وأجبر 33 صحفيا علي الفرار من رواندا، كما صرحت منظمة العفو الدولية أن الانتخابات تأتي في جو من الخوف الذي أوجدته سنوات من القمع ضد السياسيين المعارضين والصحفيين والمدافعين عن

1- Alessandro Bozzini, **Fighting corruption while undermining accountability: the case of Rwanda**, (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies (GIGA), 28 February 2014) P 27

2- Eiji Oyamada, **Op.Cit.,** PP. 256-257

حقوق الإنسان، كما تم حظر محطة بي بي سي الناطقة بالكينيارواندية – اللغة المحلية – منذ عام 2014 بعد أن بثت فيلما وثائقيا يشكك في رواية الحكومة للإبادة الجماعية في عام 1994[1].

وذكرت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد في رواندا انتشر أيضا في قطاع الإعلام، حيث ذكر استطلاع للرأي للمنظمة في عام 2015، أن 29% من الذين تم استطلاع آرائهم من العاملين في مجال الإعلام اعترفوا بوجود الفساد في المؤسسات الإعلامية، وذكر 16.7% من هؤلاء العاملين أنهم قد تعرضوا للفساد بشكل شخصي، وأفاد الاستطلاع أيضا أن من بين مظاهر الفساد في وسائل الإعلام طلب بعض الصحفيين أموالا من منظمي الأحداث والفاعليات مقابل نشرها، ويقومون أيضا بتحريف التقارير الصحفية عن قصد[2].

- **خاتمة**

تناول هذا البحث دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد السياسي في روندا، حيث تم التمييز بين مرحلتين مختلفتين مرت بهم وسائل الإعلام الرواندية، الأولى تتمثل في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى اندلاع حرب الإبادة الجماعية، وقد اتسمت هذه المرحلة بالسيطرة الكاملة للدولة على وسائل الإعلام وبالتالي لم يكن لها دور في مكافحة الفساد نظرا لتقييد حرية الإعلام من قبل النظام الحاكم، أما المرحلة الثانية فتتمثل فيما بعد انتهاء الإبادة الجماعية وتحقيق المصالحة في البلاد، حيث اهتم النظام الذي تولى الحكم عقب انتهاء الحرب الأهلية بتضمين حرية الإعلام في دستور عام 2003 والذي أسس لمرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، حيث نص على أن تعترف الدولة بحرية الصحافة وحرية الإعلام وتكفلهما، وفي ديسمبر 2015 أجرت رواندا تعديلا على الدستور، وحرصت هذه النسخة المعدلة من الدستور على أن تكفل حرية وسائل

1– رشا السيد عشري، **رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة.. الأبعاد والسيناريوهات**، مجلة قراءات إفريقية، 21 سبتمبر 2017، في: http://www.qiraatafrican.com/home/new /

2- Transparency International-Rwanda, **Rwanda Bribery Index 2015**, At: https://tirwanda.org/IMG/pdf/rbi2015.pdf

الإعلام من خلال النص على أن تعترف الدولة بحرية الصحافة والتعبير والوصول إلى المعلومات وتضمنها، كما حرص المشرع الرواندي على وضع مادة في القانون تتضمن ضرورة مشاركتها في مكافحة الفساد وذلك في القانون رقم 23 لسنة 2003 والمتعلق بمعاقبة الفساد والجرائم ذات الصلة، حيث نص على أنه يجب مشاركة الصحافة في منع أي فعل من أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة وتشديد هذه الجرائم من خلال الإعلان عن أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة التي تم اكتشافها.

لكن عند البحث في دور وسائل الإعلام الرواندية في مكافحة الفساد نجد أنه رغم نص الدستور والقانون على حرية الرأي والتعبير لوسائل الإعلام وحقها في الوصول للمعلومات، وتأكيد الحكومة على دورها في مكافحة الفساد، فقد كان الوضع على أرض الواقع مختلفا، حيث فرضت الحكومة قيودا على كل من المجتمع المدني والإعلام في أنشطة مكافحة الفساد، كما أكدت على ذلك أيضا المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وجاءت تلك القيود التي فرضتها الحكومة على وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في إطار قيود أوسع على حرية التعبير والصحافة، بحجة أن وسائل الإعلام كانت تمر بمرحلة انتقالية بعد حرب أهلية ساهمت هذه الوسائل في إشعالها من خلال تحريض الوسائل التابعة للمتطرفيين الهوتو ضد التوتسي والذي أدى في النهاية إلى حدوث الإبادة الجماعية في البلاد، لكن الحكومة الرواندية في الواقع تمكنت من كبح جماح الفساد الإداري فقط خلال تطبيق خطط التنمية دون تطبيق المعايير الغربية في الحريات وحقوق الإنسان خلال مكافحة الفساد، وهو ما أدى الى توجيه المنظمات الدولية انتقادات للقيود التي وضعتها الدولة على حرية وسائل الإعلام خاصة في مجال مكافحة الفساد، حيث ذكرت منظمة هيومان راتس وواتش أن رواندا فرضت قيودا على الإعلام في أنشطة مكافحة الفساد، وقالت المنظمة إن الدولة سمحت بنشر قضايا الفساد الفردية، لكنها لم تسمح بنشر قضايا الفساد السياسي، كما أن الصحافة الاستقصائية لم تكن موجودة فعليًا، كما صنفت منظمة فريدوم هاوس رواندا على أنها دولة غير حرة من حيث حرية الصحافة، وذكرت أن الارتباط الإيجابي بين حرية الصحافة والحد من الفساد لا ينطبق على رواندا، رغم تأكيد المشرع الرواندي على منح وسائل الإعلام حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات وذلك في الدستور والقوانين المختلفة.

- **قائمة المراجع**

- مراجع باللغة العربية

1- آية حسين محمود، **النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 نوفمبر 2020، في: http://www.acrseg.org/41743

2- رشا السيد عشري، "رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة.. الأبعاد والسيناريوهات"،**مجلة قراءات إفريقية**، 21 سبتمبر 2017، في: http://www.qiraatafrican.com/home/new

3- عماد ناصف، **إعلام الموت.. مليون قتيل والفاعل معلوم، مركز رؤيا للدراسات**، فبراير 2018، في: http://ruyaa.cc/Page/5734/

- مراجع باللغة الأجنبية

I- Documents

1- Republic of Rwanda, "Law No 22/2009 of media table of contents", **Official Gazette,** 12 august 2009.

2- ——, "Law No 23/2003 Related to the Punishment of Corruption and Related Offences"**, Official Gazette,** 7 August 2003.

3- Republic of Rwanda, "Law No 02/2013 of regulating media"**, Official Gazette,** 11 March 2013.

4- ——, "Law No 03/2013 of determining the responsabilites organisation and functioning of the Media High Council (MHC)", **Official Gazette,** 11 March 2013*.*

5- ——"Law No 04/2013 of relating to access to information", **Official Gazette,** 11 March 2013*.*

6-——, **The Constitution of the Republic of Rwanda**, 30 May1991.

7- ——, **The Constitution of the Republic of Rwanda,** 4 June 2003.

8- ——, **The Constitution of the Republic of Rwanda**, 24 December 2015.

9- The Office of the Ombudsman of Rwanda, **Rwanda anti-corruption policy,** June2012.

10- ———, **Strategic Plan of the Office of the Ombudsman 2014/2015 to 2018/2019,** September 2014.

II- Books

1- Adelman, Howard, Astri Suhrke, **The Path of Genocide: The Rwanda Crisis from Uganda to Zaire**, (London, Routledge, 1999)

2- Des Forges, Alison Liebhafsky, **Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda** (New York: Human Rights Watch, 1999)

3- Göymen, Korel, Robin Lewis, **Public Policymaking in a Globalized World**. (London, Routledge, 2018)

4- Prunier, Gerard, **The Rwanda Crisis: History of a Genocide**, (London: **Hurst& Company,** 1997).

5-Shawcross, William, Frances D'Souza, **Information Freedom and Censorship,** (Chicago: American Library Association, June 1991)

III- Articles

1- Blouin, Arthur, Sharun W. Mukand , "Erasing Ethnicity? Propaganda, Nation Building, and Identity in Rwanda", **Journal of Political Economy,** (Chicago, University of Chicago Press, Vol.127, No.3, October 2018)

2-Booth, David, Frederick Golooba-Mutebi, "Developmental Patrimonialism? The Case of Rwanda", **African Affairs,** (London: Royal African Society, Vol.111, No.444, July 2012).

3- Oyamada, Eiji, "Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers", **Asian Education and Development Studies,** (London: Emerald Publishing Limited, Vol.6, No.3, 2017).

4- Rwafa, Urther, "Media, Minority Discourses and Identity Politicsin Post-Genocide Rwanda", **Journal of Literary Studies,** (Pretoria, Literature Association of South Africa in partnership with Unisa Press, Vol. 37 No. 2, June 2021).

5-Verwimp, Philip, "The political economy of coffee, dictatorship, and genocide", **European Journal of Political Economy,** (Amsterdam: Elsevier, Vol. 19, 2003).

6-Wallis, Andrew, "Rwanda's Forgotten Years Reconsidering the Role and Crimes of Akazu 1973–1993", **Journal of International Peacekeeping,** (Amsterdam: Brill Publishers, No 22, 2018)

IV- Reports

1-The World Bank, **Doing Business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency,** (Washington, DC, The World Bank, 2016).

2-World Justice Project, **The World Justice Project Rule of Law Index 2021**, (Washington D.C: World Justice Project, 2021)

V- Papers

1- Bozzini, Alessandro, **Fighting corruption while undermining accountability: the case of Rwanda**, (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies (GIGA), 28 February 2014)

2- Kimonyo, Jean-Paul (et al), **Supporting the Post-Genocide Transition in Rwanda: The Role of the International Community,** (Amsterdam: Netherlands Institute of International Relations، 2004).

VI- Internet Source

1- Berry, Marie, **Violence and the Transformation of Ethno-Racial Categories in Rwanda,** 9 June 2014, At:
https://thesocietypages.org/specials/ethno-racial-categories-rwanda/

2- Broadbent, Emma, **Civil Service Reform in Rwanda, Governance and Social Development Resource Center,** 18 December 2009, At: http://gsdrc.org/docs/open/hd643.pdf

3- Chêne, Marie, **Anti-corruption progress in Georgia, Liberia, Rwanda, Transparency International,** 6 July 2011, At:
https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/HelpDesk_Anticorruption_progress_in_Rwanda_Liberia_Georgia.pdf

4- Fondation Hirondelle, **Radio Agatashya Rwanda - Eastern Zaire,** At: https://www.hirondelle.org/en/rwanda-en

5- Freedom House, **Freedom of the press in 2016**, April 2016, At:
https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FTOP_2016Report_Final_04232016.pdf

6- Gahigi, Moses K, "Second satellite launch to boost Rwanda space programme", **Rwanda Today News,** 28 May 2019, AT:
https://rwandatoday.africa/business/Second-satellite-launch-to-boost-Rwanda-space-programme/4383192-5134940-7qvqn9z/index.html

7- Makonene, Gustave, **Rwanda: Investigate Anti-Corruption Campaigner's Murder Stalling, Silence on Activist's Death,** Human Rights Watch, 22 January 2014, At:

https://www.hrw.org/news/2014/01/22/rwanda-investigate-anti-corruption-campaigners-murder

8- Media high council, **Media house**, At:

http://www.mhc.gov.rw/index.php?id=2&ID=5

9- Serlet, Thibault, Preston Martin, **Could Rwanda Be the Next Singapore?,** Selection magazine, November 2021, At:

https://siteselection.com/investor-watch/could-rwanda-be-the-next-singapore.cfm

10- Smyth, Frank, **20 Years after genocide, Rwanda safe, clean, undemocratic,** April 7, 2014 , At:

https://cpj.org/2014/04/20-years-after-genocide-rwanda-safe-clean-undemocr/

11-The Office of Ombudsman of Rwanda, **Anti-corruption journalism awards 2021,** At:

https://www.ombudsman.gov.rw/fileadmin/user_upload/ombudsman/documents/Ruswa_amarushanwa/Anti_corruption_journalism_Award_2021_concept_paper.PDF

12- Transparency International, **corruption perceptions index 2021,** January 2022, At:

https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf

13- Transparency International-Rwanda, **Rwanda Bribery Index 2015**, At: https://tirwanda.org/IMG/pdf/rbi2015.pdf

14-United States, **2021 Investment Climate Statements: Rwanda**, Department of State, At:

https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/rwanda/